ماذا يبحث المعلّم في روسيا؟

■ حميدي العبدالله

بدأ وزير الخارجية السوري وليد المعلم مع وفد رفيع المستوى زيارة إلى روسيا بدعوة من نظيره الروسي سيرغي لافروف. الزيارة تتضمّن لقاءات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف وكبار المسؤولين في الخارجية الروسية.

وكما هو معروف إعلامياً فإنّ المسألة الهامة، وليست الوحيدة، على جدول أعمال الزيارة، مناقشة الأفكار الروسية حول استئناف العملية السياسية على قاعدة تفاهمات جنيف، بما في ذلك التداول في أفكار حول بعض اللقاءات التي قد تفضي إلى حلّ سياسي للأزمة القائمة في سورية.

ولكن هل الحوار الذي تدعو إليه موسكو هو بين الحكومة السورية والمعارضة؟ وإذا كان هذا هو المقصود فمن هي هذه المعارضة المدعوّة إلى المشاركة في الحوار، هل هي أحمد معاذ الخطيب، وهيئة التنسيق الوطني، والائتلاف المعارض الذي يقيم في اسطنبول؟ ما الذي تستطيع هذه الأطراف أن تقدّمه لحلّ الأزمة في سورية، وما هو تأثيرها ميدانياً؟

موسكو تعلم قبل غيرها أنّ هؤلاء لا يمثلون القوة الفاعلة التي تقاتل الدولة والحكومة والجيش السوري، وبالتالي ليس لدى هؤلاء مفاتيح حلّ الأزمة، فهل من المنطقي أن تطرح موسكو على المفاوض السوري اقتسام السلطة، سواء عبر «هيئة انتقالية»، أو عبر «حكومة وحدة وطنية» مع هؤلاء الذين لا يقدّمون ولا يؤخّرون في مصير الحرب الدائرة على الأرض السورية، وهل موسكو بهذه السذاجة لتطرح مثل هذا السيناريو وتسعى إلى الحصول من الحكومة السورية على الموافقة عليه؟ إطلاقاً ذلك غير وارد.

هل الحوار الذي تسعى موسكو إلى إطلاقه وعبره إطلاق مسار جنيف يهدف إلى جمع التنظيمات المسلحة الفاعلة على الأرض مثل «داعش» و«النصرة» وكتائب أحرار الشام وجيش الإسلام وغيرها من التشكيلات السلفية أو الدينية المتطرفة؟ وهل موسكو مستعدّة لمثل هذا الخيار وهي تصف هذه التشكيلات بأنها قوى إرهابية؟ وإذا كانت مستعدة فهل هذه التشكيلات تستجيب لها وهي تناصبها العداء بالقدر الذي تناصب فيه الحكومة السورية؟ أيضاً وقطعاً إنّ ذلك ليس هو المقصود.

إذن، في ضوء كلّ ذلك فإنّ المبادرة الروسية أو الأفكار الروسية هدفها من اقتراح إطلاق الحوار، وربما تشكيل «حكومة وحدة وطنية» وبصلاحيات «واسعة تستمدّها من اتفاق التسوية السياسية الذي سيحصل» هدفها شيء آخر وصفته موسكو على لسان نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف في تصريح لوكالة «انترفاكس» الروسية بالقول «من المهمّ الآن أن تستأنف قوى المعارضة البناءة في سورية الحوار السياسي مع دمشق الرسمية في مواجهة خطر الإرهاب الدولي»، مشدداً على أنّ «أنشطة المعارضة يجب ألا تكون بشكل أو بآخر ستاراً للإرهابيين». أيّ الهدف هو محاربة الإرهاب، ومعروف أنّ المعارضة المستعدّة للتفاهم مع الحكومة السورية على محاربة الإرهاب ليس لها أيّ تأثير ميداني في سورية، وهذا ما تعلمه جيداً موسكو. إذن المقصود بهذه المبادرة دول التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ويضمّ دول الخليج والأردن وهي الدول الأكثر انخراطاً في الحرب على سورية، وهي التي قال الرئيس الأسد عنها قبل سنتين إنّ أيّ حوار سيكون حواراً مع هذه الدول، أيّ المقصود إعطاء ثمن في «حكومة وحدة وطنية بصلاحيات موسّعة تبقي صلاحيات بارزة في يد رئيس الجمهورية، وأهمّها الدفاع والأمن والخارجية» عبر مشاركة شخصيات سورية من المعارضة في هذه الحكومة كممثلة لمصالح دول التحالف مقابل تعاون التحالف مع الحكومة السورية في مكافحة التنظيمات الإرهابية، وتسهيل الوصول إلى حلّ سياسي للأزمة.

على الأرجح هذه هي القضايا التي سيناقشها المعلم مع مستضيفه في روسيا.

اليمن أول غيث مسقط

■ روزانا رمال

ثلاثة أشياء صارت واضحة المعالم في المشهد الإقليمي بعد مفاوضات فيينا بين إيران ودول الغرب، وخصوصاً أميركا من بينها، الأول أنه سواء كانت الحصيلة هي اتفاق غير معلن أم مجرّد تمديد للمفاوضات، فإنّ في التمديد اتفاقاً على بدء حوار سياسي قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري إنه سيستمرّ لأربعة شهور مقبلة، ما يعني انه يجب أن يصل إلى نتائج ملموسة في الربيع المقبل، والشيء الثاني أنّ الحوار بين إيران والسعودية يشكل بنداً على جدول الأعمال في المنطقة، وفقاً لما قاله الرئيس الأميركي باراك أوباما، والثالث أنّ مسقط هي الجهة الوسيطة التي قال الأميركيون والإيرانيون وأوضح وزير خارجية مسقط، أنها ستتولى التحضير للحوار السعودي ـ الإيراني، وتتولى دور الوساطة فيه، مضيفاً أنّ ذلك يتمّ برضا وتشجيع من قيادتي البلدين.

الواضح أنّ الوساطة التي تتولاها مسقط بين السعودية وإيران ستقوم بتحديد تسلسل للبنود التي سيقوم الجانبان بمناقشتها، وبالتالي اختيار الملف الأشدّ حساسية والأقلّ تعقيداً في آن واحد.

والمقصود بالأشدّ حساسية، عدم بدء الحوار في وقت دقيق حول ملف خلافي ثانوي لا يغيّر التفاهم حوله من المعادلات الصعبة التي تحكم المنطقة أو يمكن أن تحكمها إذا فشل الحوار، ومعيار الحساسية هنا هو القضية التي يشكل التفاهم حولها ترسيخاً للاستقرار الإقليمي من جهة، وتعزيزاً لجبهة الحرب على الإرهاب من جهة أخرى.

ليست قضية الجزر المختلف عليها بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران هي الملف المقترح إذن رغم أهميتها.

القضايا التي تتسم بالحساسية هنا تتمحور على لبنان وسورية والعراق واليمن والبحرين حصراً.

المطلوب بين القضايا الأشدّ حساسية اختيار الأقلّ تعقيداً، أيّ التي يمكن التقدير أنّ التفاوض حولها يؤدّي إلى حلول في زمن قصير قياساً بسواها، ويفيد التفاهم حولها في تمهيد الطريق لتفاهمات مماثلة في الملفات الأخرى.

في الملفين البحريني والسوري التباعد كبير والطابع المصيري بالنسبة للطرفين فيهما واضح وحاضر، فالخلاف أقرب إلى أن يكون استراتيجياً، وبدون توافر عناصر مساعدة دولية يصعب حلحلة الخلاف حول سورية، بينما بدون نوايا إصلاحية سعودية داخلية يستحيل تقبّل السعودية لحلّ في البحرين يعتمد الديمقراطية.

في العراق لا يبدو بعد المشاركة الفاعلة للمكونات العراقية في الحكم رغم الخلاف الساخن بين إيران والسعودية، أن لدى الرياض الكثير الذي يمكن تقديمه لمزيد من المناعة العراقية بوجه الفتن ولا لتعزيز جبهة مكافحة الإرهاب.

وحده اليمن يشكل النافذة الجاهزة لنجاح حوار سعودي ـ إيراني برعاية مشتركة لحكومة وحدة وطنية حقيقية تقوم على الإنصاف الشامل للمكوّنات اليمنية وعزل العشائر المدعومة من السعودية وبعض قوى الحكم عن «القاعدة» وامتداداتها كما هي الحال اليوم.

الحوثيون يشجعون مثل هذا المسعى ويدعمون إنجاحه، وكذلك الغرب، أما التشجيع السعودي فمردّه إلى أنّ هذا المسعى يحمي خاصرتها من تمدّد القاعدة إليها عبر اليمن، أما إيران فتشجعه لأنها تفتتح عهدها في الخليج الجديد بالإنجاز اليمني.

قال وزير خارجية عُمان إنّ اليمن يحتاج إلى مبادرة خليجية جديدة تأخذ في الاعتبار المتغيّرات اليمنية والإقليمية.

إلى مسقط أيها اليمنيون.

«توب نيوز»

حوار حزب الله والسعودية

يدير الرئيس نبيه بري حواراً لم ينقطع مع النائب وليد جنبلاط، ومثله يفعل حزب الله، لكنه يدير وجنبلاط حوارين منفصلين مع تيار المستقبل، ويريدان ان يكون مثله بين «المستقبل» وحزب الله.

«المستقبل» يلتزم بالامتناع عن الحوار مع حزب الله رغم قيامه بمثله مع التيار الوطني الحر، إضافة إلى بري وجنبلاط، يعني كلّ البلد ما عدا حزب الله.

«المستقبل» لا يقاطع حزب الله بسبب ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة.

«المستقبل» يشارك مع حزب الله في الحكومة رغم وجوده في سورية وقتاله هناك وسلاحه في لبنان.

«المستقبل» لا يقاطع حزب الله بسبب السلاح والقتال في سورية

«المستقبل» لا يشارك مع حزب الله في الحكومة لأنه يرتضي قتاله في سورية وترشيحه للعماد عون، وإلا لكان ارتضى الحوار معه.

«المستقبل» لا يعرف لماذا يشارك في الحكومة مع الحزب ولماذا لا يحاوره وما لا فرق بينهما...

«المستقبل» يعرف أن السعودية طلبت منه المشاركة في الحكومة والامتناع عن الحوار.

السعودية سمحت بالحوار فصار المستقبل جاهزاً للحوار.

حزب الله يحاور السعودية عملياً.

التعليق السياسي

قراءة في التحوّلات الجديدة في المشهد الدولي

زياد حافظ*

في عصر الثورة التكنولوجية للتواصل والمعلومات تتكاثر الأحداث بشكل مكثف ما يجعل التوقف عندها عملية غير سهلة لمن يريد متابعة ومراقبة المشهد الدولي. في هذا السياق نجد أنّ الإعلام الغربي بشكل عام والإعلام العربي بشكل خاص والنخب العربية لم يعطوا الأهمية الكافية لما حدث خلال الأسبوعين الماضيين في شرق آسيا. ونعني بذلك قمة دول المحيط الهادي التي عقدت في بكين في 10 و11 تشرين الثاني والقمة التي تلتها في بريسبان في 14 و15 تشرين الثاني في بريسبان في استراليا لمجموعة دول العشرين.

فماذا حصل خلال القمّتين؟ إذا قرأنا الإعلام الغربي المهيمن والذي تملكه مؤسسات كبرى فإنّ القمتين كرّستا عزل الرئيس بوتين بسبب الملف الأوكراني. أما إذا قرأنا الإعلام الآسيوي فنرى صورة مختلفة كليّاً. إنّ أهمّ ما يمكن استخلاصه من القمّتين هو تكريس تراجع نفوذ الولايات المتحدة في آسيا بما يهدّد بشكل جدّي نظرية «التحوّل إلى المحيط الهادي». فما هي الدلائل على ذلك؟

أولاً، ما حصل في قمة بكين وقبلها وبعدها هو تكريس النفوذ الصيني في آسيا عبر سلسلة من الإجراءات قامت بها حكومة بكين قبل عقد القمة ثم تثبيت وتعميق التحالف الصيني الروسي. فالإجراءات التي اتخذتها الصين شملت الدول الآسيوية المتحالفة مع الولايات المتحدة والتي كانت تريد هذه الأخيرة أن تجعلها جزءاً من حزام سياسي واقتصادي وأمني يحاصر الصين. فقبل قمة بكين وثقت الصين علاقاتها الثنائية مع كلّ من كوريا الجنوبية وماليزيا واندونيسيا والفيليبين ففتحت لها أبواب أسواقها التجارية عبر رفع سعر صرف الرنمنبي (أو اليوان) العملة الوطنية الصينية لجعل المنتجات الآسيوية أكثر تنافساً من المنتجات الصينية وذلك في السوق الصيني نفسه. إنها نوع من الهدية لتلك الدول التي تطمح أن يكون لها حصة في السوق الصيني. وهذه الهدية تحيّد الكثير من التعبئة العدوانية التي كانت تحرّض بها الولايات المتحدة ضدّ الصين عند تلك الدول إما عبر إثارة المخاوف من الصين وإما عبر إيهامها بأنّ الضغط على الصين سيضعفها. وهذا يعني أيضاً أنّ السوق الصيني أصبح يقترب حجماً من السوق الأميركي، وهذا قد يجعل الاعتماد على السوق الأميركي للصادرات الصينية في مرحلة تراجع. هذا يعني أنّ الصين لن تكون في مرحلة مقبلة حاملة لسندات الخزينة بنفس الكمية والقابلية، وبالتالي لن تكون مصدراً لتمويل العجز في الخزينة الأميركية. نذكّر أنّ الصني تحمّل ما يوازي 1،3 تريليون دولار من سندات الخزينة الذي يقارب 17 تريليون دولار!

أما الإجراء الثاني الذي اتخذته الصين فهو فتح الأسواق المالية الصينية للتداول مع الدول الآسيوية بالعملات الوطنية وليس بالدولار الأميركي. ويشكّل في رأينا هذا الإجراء تحوّلاً استراتيجياً كبيراً إذ يكسر الاحتكار والهيمنة الأميركية عبر الدولار في التداول التجاري والمالي في العالم. فقوة الولايات المتحدة حتى هذه الساعة لا تكمن لا في قوّاتها المسلحة ولا في اقتصادها بل في تحكّمها بالأنظمة المالية العالمية وبوسائل الدفع عبر السيطرة على شبكات التحويل المالي. فالضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على كل من ينافسها أو يتحدّاها فتتحوّل إلى عقوبات خانقة بسبب التحكّم في وسائل المدفوعات والتحويلات المالية هي مصدر نفوذ الولايات المتحدة. ونذكّر هنا بأن الضغط الأميركي على المصارف السويسرية واللبنانية لفتح دفاترها للولايات المتحدة يعود إلى تحكّم الولايات المتحدة بنظام وشبكات التحويل المالي. نلفت النظر إلى أنّ التعامل بالعملات الوطنية متجنّبة الدولار بدأ منذ فترة، فحجم التعامل بين الرنمنبي والروبل زاد عام 2014 بأكثر من 800 بالمائة!

ثالثاً، إنّ قصر نظر الولايات المتحدة في سياساتها التهديدية وحتى العدوانية ضدّ كلّ من الصين وروسيا دفع الدولتين إلى توثيق العلاقات بينهما. فالصفقة الجديدة التي عقدتها الصين مع روسيا بقيمة 400 مليار دولار لتزويدها بالغاز جعل من روسيا المصدر الأول للحاجيات الغازية في الصين. ونتيجة جملة الاتفاقات التي عُقدت بين الصين وروسيا تجعل من روسيا تغطّي ما يقارب 20 بالمائة من حاجات الصين بحلول عام 2020. واعتبر البعض أنّ هذه الصفقة صفعة للولايات المتحدة بعد كلّ تهديداتها الفارغة ضدّ كلّ من الصين وروسيا. هذه الصفقات كانت الردّ الاستراتيجي على محاولات ضرب القطاع الغازي في روسيا وفي تهديدها بخسارة السوق الأوروبي عبر الغاز القطري المزمع تصديره لأوروبا عبر سورية. من هنا نفهم الأسباب الاستراتيجية للموقف القطري تجاه سورية فروسيا هي المستهدفة ومن هنا نفهم الموقف الروسي من الأزمة السورية. ونضيف هنا أنّ عقد الصين لذلك الاتفاق مع روسيا يأتي للاستفادة من شبكة الأنابيب التي ستبنى وتجعل كلّ من الصين وروسيا بمأمن من النقل البحري الذي تتحكم به الدول الغربية والولايات المتحدة بشكل خاص وحليفاتها الآسيوية. فحماية الأنابيب عبر القارة الآسيوية أسهل وأكثر أمناً من اللجوء إلى النقل البحري.

رابعاً، تمّ الاتفاق في قمة بكين على إنشاء سوق مشترك آسيوي ضمّ 22 دولة آسيوية بينما المشروع الأميركي العابر للمحيط الهادي ضمّ فقط 12 دولة واستثنى كل من الصين وروسيا. هذا القصر النظر الأميركي مخيف لأنه يدّل مرّة أخرى على سوء فادح في تقدير الموقف وعلى استعلاء غير مبرّر تجاه الدول. فالسوق الآسيوي المشترك أهمّ بكثير من المشروع الأميركي خاصة إذا ما تلازم مع منظمة شنغهاي.

خامساً، تمّ إقرار إنشاء مصرف إنمائي آسيوي مهمته تمويل مشاريع البنى التحتية الآسيوية فقط. وهذا المصرف يحدّ من نفوذ ودور البنك الآسيوي للتنمية الذي يتبع دائماً وصفات وإرشادات البنك الدولي. نرى هنا خطوة إضافية للتخلّص من الهيمنة الأميركية عبر مؤسسات دولية تنفّذ سياسات الولايات المتحدة. وهذا المصرف يلتقي مع مقرّرات دول «بريكس» التي اجتمع قادتها على هامش قمة مجموعة دول العشرين في بريسبان كما سنرى لاحقاً.

سادساً، كجائزة ترضية للولايات المتحدة وقّعت الصين على اتفاق لتخفيض التلوّث المناخي. هذا ما أشارت إليه فقط وسائل الإعلام الأميركية وكأنه انتصار شخصي للرئيس الأميركي.

سابعاً، نلفت النظر هنا إلى أنّ الهند ما زالت تعارض التوقيع على المنظمة العالمية للتجارة مما أثار استياء الدول الغربية التي تهيمن عليها. والمعروف أنّ رئيس الوزراء الجديد موتي يحبّذ النهج النيوليبرالي وبالتالي اعتبرت الدول الغربية ومعها الولايات المتحدة أنّ الهند ستكون حليفاً أساسياً في منظوماتها السياسية والاقتصادية. إلا أنّ ما لم يكن في الحسبان والشعور القومي الهندي المتجذّر عند موتوي حيث المصالح الهندية فوق أيّ اعتبار للمصالح الغربية. واستمرار رئيس الوزراء الهندي في مساندته لدول «بريكس» ونهجها زاد من استياء الولايات المتحدة والغرب.

وأخيراً هناك الصورة التذكارية الختامية حيث مكانة الرئيس الروسي بوتين على يمين الرئيس الصيني بينما الرئيس الأميركي كان الخامس من اليمين بعيداً عن الرئيس الصيني. فالصورة أكثر تعبيراً من الكلمة!

أما في قمة بريسبان فالحدث الملفت كان الاجتماع الذي ضمّ دول «بريكس» حيث تمّ إقرار رأس مال المصرف التنموي بقيمة مائة مليار دولار، وتكون الصين المساهم الأكبر حتى الآن بمساهمة قيمتها 41 مليار دولار. كما أنّ قمة «بريكس» أقرّت أيضاً المضيّ في إنشاء صندوق مالي ينافس صندوق النقد الدولي ويجعلها متحرّرة من هيمنته وسيطرته. هذه خطوة إضافية نحو إنشاء نظام مالي يوازي النظام القائم حاليا على هيمنة الدولار. وبالنسبة إلى الذين لا يستوعبون حجم دول «بريكس» فإنّ مجموع الناتج الداخلي لهذه الدول مجتمعة آخذين بعين الاعتبار القوة الشرائية لها يفوق الناتج الداخلي لدول مجموعة السبع.

حاول الإعلام الغربي أن يضخّم صورة عزلة الرئيس الروسي بوتين. صحيح أنّ خمس دول من أصل العشرين المجتمعة أدانت روسيا وسياستها الأوكرانية وقاطعتها لكن لم يكن ذلك الحال مع الدول الـ15 الباقية حيث كانت لقاءات مكثّفة مع بوتين. نشير هنا إلى الجلسة التي استمرت أكثر من ثلاث ساعات مع المستشارة الألمانية انجيلا ميركل مما يقلّل ما حاول إيهامه الاعلام الغربي. ومن القصص الطريفة التي لها دلالات لم يحضر الرئيس الروسي بعض الاجتماعات التذكارية التي لها طابع فولكلوري بل فضل الذهاب إلى النوم قائلاً أنّ حاجته إلى النوم أكبر من الحضور! كما أنه غادر القمة قبل انتهائها ولم ينتظر صدور البيان الختامي.

من خلال كلّ ذلك نستخلص تأكيد تراجع نفوذ الولايات المتحدة. ففي أحسن الأحوال أصبحت دولة عادية من بين الدول، وأنّ الكلام عن حجمها الذي يتجاوز واقعها الفعلي لم يعد له أي تأثير. فيبقى السؤال: كيف سينجرّ كلّ ذلك على الملفّات الساخنة كالملف النووي الإيراني، والملف الأوكراني، والأزمة السورية، والصراع الصهيوني الفلسطيني والعربي؟

*** الأمين العام للمنتدى القومي العربي**

غزة المنكوبة بالحرب والمعذبة بالهدنة

د. مصطفى يوسف اللداوي

لم يكد سكان قطاع غزة يتنفسون الصعداء بانتهاء العدوان الإسرائيلي عليهم، الذي شن عليهم أسوأ وأشد حرب عرفها الفلسطينيون من قبل، استخدم فيها أخطر وأقوى آلات القتل والتدمير التي تملكها أحدث الجيوش العالمية، التي تقتل بوحشية، وتدمر بغباء، وتسحق بعمى، وتبيد بجهل، ولا تفرق بين الأهداف، ولا تميزّ بين المقاتلين والمدنيين، ورغم أن الفلسطينيين أعلنوا بصمودهم وثباتهم انتصارهم في هذه المعركة، إذ أنهم أفشلوا العدوان، وأحبطوا مخططاته، وأجبروه على إنهاء القتال، ووقف كل العمليات الحربية ضدهم.

إلا أن واقع حالهم بعد الحرب كان أشد وأنكى، وأسوأ وأخطر، وأكثر وجعاً وإيلاماً، وأعمق جرحاً وأكثر نزفاً، لكن أحداً لم يأبه بهم، ولم يهتم لشأنهم، ولم يسمع لشكواهم، ولم يرفع الصوت انتصاراً لهم، وتأييداً لحقهم، فقد هدأت أصوات المعارك الحربية، وغاب هدير الدبابات، ودوي القنابل، وعادت الطائرات الحربية أدراجها إلى مطاراتها، وسكنت المدافع في مرابضها، تاركين الفلسطينيين في غزة يلعقون جراحهم، ويشكون حالهم، ويعانون من عدوهم وجارهم، ويألمون من صديقهم واخوانهم.

يعيش سكان قطاع غزة حالةَ كربٍ قاسية، ومحنة حقيقية، إذ عليٍ الرغم من التوصّل إلى وقف لإطلاق النار، إلا أن شيئاً من الواقعً لم يتغير، كما أن شيئاً من الوعود الدولية لم يتحقق، وما زالت الوعود التي تم التوافق عليها مجمدة، ولم تأخذ طريقها إلى التنفيذ.

الحرب قد تسببت في دمار واسع، شمل مناطق بأكملها، وأدت إلى إزالة أحياء كاملة، ودمرت كلياً وجزئياً آلاف البيوت والمساكن، الأمر الذي أدى إلى نزوح السكان، ولجوئهم إلى المدارس والمساجد وأماكن الإيواء العامة، رغم أنّ عشرات المدارس والمساجد قد دمرت أيضاً، وقد استهدف بعضها أثناء وجود اللاجئين فيها، مما زاد في تعقيد المشكلة، وفاقم من سوء الأوضاع.

الحقيقة التي يجب أن يدركها المجتمع الدولي أن سكان قطاع غزة يعيشون هذه الأيام حالاً سيئة جداً، ويعانون من أكثر من جانب، وهي معاناةٌ أكبر بكثير مما كانت عليه قبل الحرب، فقد ضاعفت عملية تدمير آلاف المساكن والبيوت، وعدم وجود أماكن إيواء كافية ومناسبة، من معاناة السكان، في ظل دخول فصل الشتاء، وبداية انخفاض درجات الحرارة وسقوط الأمطار، علماً أنّ قطاع غزة يعاني أساساً من عجز في البنية التحتية، خاصةً في ما يتعّلق بالخدمات العامة ومجاري الصرف الصحية، الأمر الذي قد يتسبّب في حدوث سيول كبيرة، وتجمع كميات كبيرة من مياه الأمطار في الشوارع العامة، التي تدخل أحياناً إلى البيوت والمساكن، خاصة أنّ أغلب بيوت قطاع غزة أرضية، وليست مهيأة لمواجهة الأمطار الغزيرة والسيول الجارفة.

وزاد من حجم المعاناة قيام الحكومة المصرية بعد انتهاء العدوان بإغلاق معبر رفح الحدودي بالكامل، حيث منعت انتقال المسافرين من وإلى القطاع، ولم تستثن أحداً، حيث شمل قرار منع السفر المرضى والمصابين، والطلاب والموظفين وحاملي الإقامة والعرب والأجانب، ومن لديهم دعوات للمشاركة في أنشطة عامة، ومؤتمرات دولية وغيرهم.

كما أقدمت الحكومة المصرية على بناء منطقة عازلة بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، بطول 14 كلم، وعرض أولي 500 متر، ونهائي ثلاثة كيلو مترات (3000 متر)، حيث تنوي شق نفق مائي بعمق 500 متر على طول الحدود الفاصلة بين القطاع ومصر.

وقد قامت خلال عملية بناء الجدار العزل بهدم مئات البيوت التي تعود إلى عائلاتٍ مصرية من أصلٍ فلسطيني من سكان مدينة رفح، وأجبرتهم على الانتقال إلى أماكن جديدة، وإن كان أغلبهم قد فضل الانتقال إلى مناطق أقربائهم، بعيداً عن مشاريع الحكومة التي يرون أنها مذلة وغير مناسبة، وأنها تفتقر إلى أبسط وسائل الراحة والسلامة، علماً أنّ عملية التدمير قد شملت إلى جانب البيوت والمنازل، المزارع والمعامل والمساجد والمؤسسات العامة وغيرها من المباني التي تحول دون حركة وانتقال الجيش المصري في منطقة رفح، حيث يبدو أنّ الحكومة المصرية بصدد إنشاء منطقة أمنية كاملة، تكون خالية من أي وجود مدني فيها.

تبرّر الحكومة المصرية هذا الإجراء بأنه بقصد حماية حدودها من أي عمليات تهريب وانتقال من الجانب الفلسطيني، ولمنع أي محاولاتٍ للهروب من مصر إلى قطاع غزة، خاصة إثر اتساع دائرة العنف في صحراء سيناء، وصدور تقارير أمنية عديدة تشير إلى احتمال قدوم المنفذين عبر الأنفاق إلى رفح، أو هروبهم منها إلى قطاع غزة.

يقول مراقبون إسرائيليون أن الأوضاع الأمنيّة على حدود قطاع غزة أصبحت قابلة للتصعيد بشكل كبير، وذلك على ضوء الإجراءات المصرية الحديدة وإغلاق معبر رفح، بالإضافة إلى إغلاق «إسرائيل» لمعابرها التجارية، الأمر الذي من شأنه أن يحشر حركة حماس وقوى المقاومة الفلسطينية مرةً ثانيةً في الزاوية، ما قد يؤدّي إلى تصعيد الأوضاع بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال.

ويرون أنّ من شأن هذه الإجراءات القاسية أن تزيد الخشية «الإسرائيلية» من زجّ قطاع غزة للحرب ثانيةً، مما قد يدفع إلى اشتعال الوضع مرة أخرى بين «إسرائيل» وحركة حماس، معتبرين أنّ الذي يمسك بفتيل الحرب هذه المرة هما الجيش الصهيوني والنظام المصري الحاكم، وعلى الجميع التنبّه إلى خطورة الوضع القائم في غزة.

غزةٌ منكوبةٌ بالحرب، ومعذبةٌ بالهدنة، ومحاصرةٌ من العدو، ومطوقةٌ من الصديق، ومحرومةٌ من قيادتها، ومعاقبةٌ من محيطها، وهي منزوعةٌ من عمقها، وقصيةٌ عن أهلها، تصرخ بعالي صوتها، وتنادي بكل أملها، تستنهض الضمائر الحية والقلوب الرحيمة، لينقذوا غزة وأهلها، من حرب ضروس، ومن جوعٍ قاتل، وتخليصها من قتل سريعٍ وموتٍ بطيء، ومن معاناةٍ قصيرةٍ وألمٍ ووجعٍ دائم، والوقوفً إلى جانبها ضدّ عدوٍ لئيمٍ ومحيطٍ خائفٍ ولا يرحم.